

Distr.
GENERAL

A/42/386

E/1987/114

7 July 1987

ARABIC

ORIGINAL : RUSSIAN

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة

الدورة الثانية والاربعون

البندان ١٢ و ٨٣ من القائمة الاولى*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٧

البند ٣ من جدول الاعمال

المناقشة العامة للسياسة الدولية

الاقتصادية والاجتماعية ، بما في

ذلك التطورات الإقليمية والقطاعية

رسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٧ وموجهة الى

الامين العام من رئيس وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السوفياتية لدى الدورة العادية الثانية للمجلس

الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨٧

أكون في غاية الامتنان لو تكرمت باتخاذ اللازم لتعميم الوثيقة المرفقة ،

المتعلقة بالتعاون الاقتصادي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مع البلدان

النامية ، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البندين ١٢ و ٨٣

من القائمة الاولى ، وكذلك من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ٣

من جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٧ .

(توقيع) أ. أبمينسكي

رئيس وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السوفياتية لدى الدورة العادية الثانية

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨٧

مرفق

التعاون الاقتصادي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مع البلدان النامية

يمثل تقديم المساعدة الى الدول المستقلة حديثا في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، الى جانب إقامة تعاون اقتصادي وتجاري واسع النطاق ومتبادل النفع معها ، عاملا هاما من عوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها .

ويقدم الاتحاد السوفياتي المساعدة الى البلدان النامية في إقامة وتعزيز أهم قطاعات الاقتصاد ، وفي إنشاء قاعدة علمية وصناعية وطنية ، وفي تطوير الزراعة ، وإعداد الكوادر الوطنية ، وللمساعدة السوفياتية دور هام ، بل حاسم في بعض الحالات ، في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول .

وفي عام ١٩٨٦ ، بلغ حجم المساعدة الاقتصادية المقدمة من الاتحاد السوفياتي الى البلدان النامية ١٥,١ بليون روبل ، وهو ما يمثل زيادة على حجم المساعدة المقدمة في عام ١٩٨٥ بمقدار ٢,٦ بليون روبل . وقد بلغ حجم المساعدة المقدمة الى أقل البلدان نموا بليونين روبل .

ومنذ ربع قرن مضى ، كان لدى الاتحاد السوفياتي اتفاقات حكومية دولية بشأن التعاون الاقتصادي والتقني مبرمة مع ١٤ بلدا ناميا . وفي الوقت الحاضر يبلغ عدد البلدان المبرم معها مثل هذه الاتفاقات ٧٢ بلدا . وخلال سنوات التعاون ، تم في البلدان النامية إقامة ما مجموعه ٢١٠٠ من المشاريع المختلفة . وبموجب الاتفاقات والعقود المبرمة ، يجري أو يزمع إقامة ٢١٠٠ مشروع آخر .

وفي البلدان المستقلة حديثا المستفيدة من المساعدة المقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، تم تشييد وتشغيل محطات لتوليد القوى الكهربائية تبلغ قدرتها حوالي ١٤,١ مليون كيلوواط ، ومنشآت لصهر المعادن تبلغ قدرتها الانتاجية ١٦,٩ مليون طن من الحديد الزهر و ١٧,٢ مليون طن من الصلب و ١٣,٨ مليون طن من الحديد المدلفن ، ومنشآت تبلغ قدرتها الانتاجية ٢١,١ مليون طن من الفحم ، ومعامل تكرير تبلغ قدرتها الانتاجية ١٩,٨ مليون طن من النفط ، ومنشآت تبلغ قدرتها الانتاجية ٤,٢ مليون طن من الاسمنت ، وصوامع للفلل تزيد سعتها على ١,٩ مليون طن .

ومن السمات المميزة للمساعدة السوفياتية المقدمة الى بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية الاتجاه نحو إنشاء وتعزيز القطاع العام لاقتصاداتها . وهذا الاتجاه في التعاون الاقتصادي يفي تماما بالشرط الوارد في الاستراتيجية الإنمائية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، والمتعلق بضرورة "إيلاء المراعاة الواجبة للدور الإيجابي للقطاع العام في تعبئة الموارد الداخلية ووضع وتنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية الشاملة وتقرير الأولويات الوطنية" (القرار ٥٦/٢٥ ، المرفق ، الفقرة (٣) .

وفي حالات كثيرة ، لا توجّه المساعدة السوفياتية الى قطاعات محددة من الاقتصاد ، وإنما الى إنشاء مجتمعات اقتصادية متعددة القطاعات . وفي إطار المساعدة المقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أنشئت مجتمعات فرعية ومجموعات اقليمية انتاجية في جمهورية ايران الاسلامية والجزائر والجمهورية العربية السورية والعراق وغينيا وايران ومصر ، وفي غيرها من البلدان النامية .

إن إقامة عدد أكبر من المشاريع الاقتصادية الهامة في إطار المساعدة المقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ستساعد كذلك على رفع نسبة العمالة لدى سكان البلدان النامية . وفي هذه المشاريع يستخدم حاليا ما يزيد على ٥٠٠ ألف من الخبراء والعمال المحليين .

ويقدم الاتحاد السوفياتي قدرا كبيرا من المساعدة في مجال إعداد الكوادر الوطنية في البلدان النامية . ففي إطار المساعدة المقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تم في ٢٨ بلدا ناميا تشييد وتجهيز ما يزيد على ٣٠٠ من المراكز التعليمية والمعاهد المهنية - التقنية التي تقدم فيها دورات دراسية وتدريبية بصفة مستمرة ، تم من خلالها إعداد ٦٠٠ ألف من العمال المؤهلين . وفي إطار المساعدة السوفياتية المقدمة الى الدول المستقلة حديثا ، تم من خلال جميع الوسائل التعليمية إعداد ما يقرب في مجموعه من مليونين من الاختصاصيين والعمال المؤهلين .

وللمساعدة المقدمة الى البلدان النامية أهمية خاصة في زيادة انتاجها الزراعي . فبفضل تعاون هذه البلدان مع الاتحاد السوفياتي في تشييد منشآت الطاقة الكهرومائية والسدود وخزانات المياه ، أمكن تهيئة الظروف اللازمة لري ما يزيد على ٥ ملايين هكتار من الأراضي الزراعية ، بما فيها ٢,٣ مليون هكتار تم استصلاحها في إطار المشاركة المباشرة للمؤسسات السوفياتية . وبفضل ذلك أيضا تحقق انتاج ما لا يقل عن ١٢ الى ١٥ مليون طن من الغلال سنويا .

ومن السمات المميزة للقروض السوفياتية المقدمة الى البلدان النامية طابعها الإنتاجي وشروطها التساهلية . وهي في معظمها قروض حكومية لأغراض استثمارية . وهذه القروض موجهة تحديدا نحو تمويل الاعمال التحضيرية وأعمال التشييد والتجهيز المفضية الى الاستفادة من مشاريع التعاون .

إن تقديم القروض أساسا ، في إطار اتفاقات متوسطة الاجل وطويلة الاجل في ميدان التعاون الاقتصادي والتقني يضيء على التبادل الاقتصادي بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والدول المستقلة حديثا الاستقرار والانتظام . كذلك فإن لمراعاة الاحجام والشروط المتفق عليها من قبل بالنسبة للمساعدات المالية المقدمة أهمية خاصة في ظل التقلبات الراهنة الحادة التي يمر بها الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، والاضطراب الشائع في نظامه النقدي والمالي . أما الموارد المالية المقدمة فتسدد في أغلب الاحيان عن طريق الصادرات التقليدية أو منتجات أفرع الصناعات الحديثة ، بما في ذلك الأفرع المنشأة في إطار المساعدة السوفياتية بموجب ترتيبات مقايضة .

فبالنظر ، على سبيل المثال ، الى المستوى المرتفع للمديونية الخارجية لبلدان أمريكا اللاتينية والمناطق المدارية من افريقيا ، فإن المؤسسات السوفياتية تقترح على هذه البلدان ، في كثير من الحالات ، أن توسع نطاق قيامها بدفع قيمة المعدات والخدمات السوفياتية بالصادرات التقليدية أو غير التقليدية ، وأن تسعى نحو ايجاد أشكال أخرى للسداد مقبولة لدى الجانبين . ولا يستتبع نظام سداد الديون هذا حدوث أية زيادة في الانفاق بالعملة الأجنبية النادرة ، كما أنه لا يفرض أي عبء على موازين مدفوعات البلدان النامية . بل على العكس من ذلك ، يساعد هذه البلدان على زيادة قدرتها التصديرية ، ويعمل على توسيع نطاق السوق المضمونة الشابتة لتسويق منتجاتها الوطنية ، كما أنه يساعد على سداد القروض في مواعيد استحقاقها . ويستفيد الاتحاد السوفياتي ، بدوره ، من وجود امدادات شابتة من السلع اللازمة لاقتصاده الوطني ، وبذلك يتحقق مبدأ التعاون المتبادل النفع .

أما مساهمة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في صندوق افريقيا ، الذي أنشأته حركة بلدان عدم الانحياز ، فتبلغ ما يقرب من ٦٥ مليون روبل . وفضلا عن ذلك ، فإن الاتحاد السوفياتي سيقوم خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠ باستقبال ما يمل الى ١٠٠ مواطن من دول خط المواجهة سنويا للدراسة في المؤسسات التعليمية السوفياتية ،

كما سيتولى سداد ما يتصل بذلك من نفقات تبلغ ٢٥ مليون روبل في العام . وقد تعهد الاتحاد السوفياتي ، في إطار مساهمته في الصندوق ، بتقديم معونة من قبيل الهبة الى دول خط المواجهة تتمثل في انشاء ثلاثة معاهد مهنية تقنية لإعداد الكوادر المؤهلة ، وبأن يوفد ما يصل الى خمسين من المدرسين وخبراء التدريب الصناعي السوفيات للعمل فيها خلال فترة قوامها ثلاثة أعوام . اما المساعدة التي ستقدم في انشاء المراكز المذكورة ، فستنفذ عن طريق اجراء دراسات للمشاريع ، وايفاد الاختصاصيين ، وتوريد الاجهزة والمعدات وقطع الغيار والمواد والوسائل التعليمية .

كذلك أبدى الاتحاد السوفياتي استعداداه لان يوفد الى هذه البلدان ، بدون مقابل ولمدة عامين ، ما يصل الى ٨٠ اختصاصيا سوفياتيا (من الاطباء ، والمدرسين ، وخبراء التدريب الصناعي ، والاختصاصيين في صيانة واصلاح الجسور والموانئ ومحطات توليد الكهرباء) . وبالنظر الى الوضع المتردي في موزامبيق ، سيقدم الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٧ الى ذلك البلد ، في شكل معونة ، مواد غذائية ، ومواد بناء ، وغيرها من السلع ، تبلغ قيمتها ٥ ملايين روبل .

وسوالي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تقديم الدعم السياسي والاقتصادي للبلدان النامية وفقا للسياسة العامة التي تتبعها الكتلة الاشتراكية ، والمتمثلة في تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتعزيز وتنمية الاقتصاد الوطني للبلدان المستقلة حديثا ، وكفالة أمنها الاقتصادي .

وكما يرد في الوثيقة المعتمدة في دورة اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو (برلين ، ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧) والمعنونة "في القضاء على التخلف واقامة نظام اقتصادي دولي جديد" ، فإن الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، إذ تؤكد من جديد موقفها الاساسي من المراعاة الدقيقة لحق كل شعب في أن يختار بحرية نظامه الاجتماعي والاقتصادي وسبيله الى التقدم ، تؤيد عملية القضاء على الاستعمار بشكل نهائي ، وترى أن من واجبها اتباع سياسة نشطة لتعاون اقتصادي واسع النطاق مع جميع البلدان النامية على أساس المنفعة المشتركة والمساواة الكاملة بغية حل المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تواجه هذه البلدان وكفالة تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على التخلف .
